

خبرات العمل المشترك في تجربة الحركة المصرية من أجل التغيير " كفايه "

أحمد بهاء الدين شعبان*

لم تكن تجربة "الحركة المصرية من أجل التغيير - كفايه" الجهد الأول في مسار بناء التحالفات المعاصرة بين اتجاهات سياسية وطبقية متباينة في مصر، لكنها في هذا السياق شكّلت نقلة نوعية مميزة على الصعيد النظري. أما على الصعيد العملي، فقد مثّلت الشكل الأرقى والأكثر تأثيراً في الواقع، بين أشكال التحالفات السياسية لقوى وطنية مصرية مختلفة، من مناهج أيديولوجية وسياسية متباينة، جمعها التوافق من أجل إنجاز برنامج مشترك محدد، وبالذات على مستوى العمل من أجل التغيير الديمقراطي في المجتمع .

فقد سبق تجربة "الحركة المصرية من أجل التغيير" (كفايه)، أشكال عديدة من التحالفات المؤقتة، التقى عبرها فرقاء من الاتجاهات المشار إليها حول مواقف بعينها، تمس في مجملها قضايا وطنية وقومية، كقضية الصراع ضد العدو الصهيوني (مواجهة "التطبيع" الثقافي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي)، ومواجهة موجات الهجوم الإمبريالي التي لم تنقطع على الوطن العربي، والتضامن مع القضية الفلسطينية والشعبين الفلسطيني واللبناني، ومساندة الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، وكذلك حملات فك الحصار على الشعب العراقي، والتضامن معه بعد الحرب الأمريكية العدوانية .. إلخ

وقد بُنيت تجربة حركة "كفايه" على نتائج حوارات مكثفة، جرت على امتداد نحو العام (من ت2/نوفمبر 2003، وحتى أيلول/سبتمبر 2004)، بين عناصر تنتمي إلى تيارات فكرية أربعة هي: الإسلامي والقومي واليساري والليبرالي، وتوصلت إلى مجموعة من المبادئ الأساسية الجامعة:

- أولاً: الإيمان بحق هذه التيارات الرئيسية في المجتمع، التي استقر الرأي على اعتبارها الركائز الفكرية لمصر الحديثة، في الوجود، والإقرار بعدم جواز نفي أو إقصاء أو تهميش أي منها، والتفاهم على ضرورة تجاوز ما سببته الصراعات الماضية من "ثارات" تاريخية بينها، يجب ألا تمتد آثارها إلى المستقبل .
- ثانياً: الإقرار بأن كل تيار من هذه التيارات الأربعة غير قادر، وحده، على النهوض بمسئولية التغيير الديمقراطي لنظام حكم تسلطي، يملك إمكانات ضخمة، ويزداد ضراوة وعدوانية، ويهيمن على المجال العام منفرداً، ويصادر الحريات، وينتهك الحقوق الأساسية للإنسان انتهاكاً منهجياً (حسب توصيف العديد من المؤسسات الحقوقية العالمية)، ولا يُقيم اعتباراً لما وقّعه من اتفاقات دولية فيما يخص مجال الحقوق والحريات، وما أطلقه من وعود وما أعلنه من التزامات.
- ثالثاً: والنتيجة المنطقية للمبدأين السابقين هي إقرار أنه لا سبيل لتحقيق هذا الهدف سوى بتوحيد جهود كل المخلصين لقضية التغيير في المجتمع، من جميع الاتجاهات الفكرية المشار إليها، حتى تتوافر الحدود الدنيا من الشروط لطرح فكرة التغيير السلمي، والتحرك باتجاه تأسيس "عقد اجتماعي جديد"، يقر أسس المواطنة، ويؤكد حق للجميع في بناء مجتمع حر جديد أطلقت عليه حركة "كفايه" في أدبياتها اسم مجتمع "العدل والحرية".
- رابعاً: وللنجاح في تحقيق هذه الغاية المأمولة، فمن الواجب البحث عن "القواسم المشتركة" التي تُجسّد مناطق التقاطع بين الأطراف المختلفة، وتجنب نقاط الاختلاف التي تعمق الشكوك بينها، مع عدم الاكتفاء بالحوارات النظرية، أو التوقف عند التوافقات الفكرية، وإنما الانتقال إلى "الشارع" لتوصيل فكرة اتحاد الإرادات من أجل التغيير، والسعي لتجسيد هذا التوجه المشترك في العمل الميداني.

وتحقيقاً لهذا الهدف ، فقد جرى التركيز على قضية "الحريات" و"المطالب الديمقراطية" ، ومواجهة "الظلم الاجتماعي" و"الفساد" ، والعمل على استعادة "دور مصر" و"مكانتها" ، باعتبار كل هذه نقاط البدء المُجمَع عليها، بلا خلاف من قِبَل الجميع. فتضمن البيان التأسيسي للحركة والمعنون "بيان إلى الأمة" ، الصادر في 2004/9/22 المحاور التالية:

1- إنهاء احتكار السلطة، وفتح الباب لتداولها ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.

2- إعلاء سيادة القانون، والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية، وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.

3- إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفتشي البطالة والغلاء.

4- العمل على استعادة دور ومكانة مصر، الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية " كامب ديفيد " مع الكيان الصهيوني وحليفه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ساعد في تطوير الحوار حول هذه الفكرة، وإنجاح تجسيدها على الصعيد العملي، في المرحلة الأولى لانطلاقة حركة "كفايه" توفر شرطين، موضوعي وذاتي:

● الشرط الموضوعي تمثل في حالة " الفراغ " القائم ، التي تعود إلى الوضعية المتدنية للأحزاب السياسية (الرسمية)، التي سمح لها النظام بالتواجد، وارتضت العمل وفق برنامج وتحت مستوى " الأسقف المنخفضة " التي حددتها السلطة ، وهو ما أفقد هذه الأحزاب القدرة على التواصل مع الناس، أو تبني مطالبهم العادلة والدفاع عنها، وخوض المعارك في مقدمة صفوفها، وحوّلها - في أحسن الأحوال - إلى " أحزاب مقرات وجرائد " ، ولا شئ غير ذلك، في ظل حالة الاحتقان الشديدة التي كانت تعتمل تحت السطح الساكن ظاهرياً للمجتمع ، وتبحث عن فرصة للتعبير عن نفسها، ولو بالانفجار.

● وأما الشرط الذاتي، فهو توفر مجموعة عناصر كفؤ، وذات خبرة، وتتمتع بصدقية عالية، من قيادات العمل السياسي وال جماهيري والفكري، بعضهم ينتمي إلى أجيال سابقة، أما غالبيتهم ، فتنتمي تاريخياً إلى جيل السبعينات، وهو الجيل الذي لعب دوراً تاريخياً في أعقاب الهزيمة عام 1967، وقاد الانتفاضات الطلابية للمطالبة بالاستعداد للقتال وتحرير الأرض المحتلة، وخاض حرب أكتوبر 1973 ، ثم هو الذي نظمّ ، طوال العقود السابقة، جهود دعم الشعب الفلسطيني، ثم العراقي، والحركة في مواجهة الصهيونية و"التطبيع" والعدوان الأمريكي، وغيرها.

وما منح هذه التجربة قيمتها الخاصة ، هو تلك الثقة المتبادلة بين عناصر الجماعة المؤسسة، على الرغم من تنوع الأفكار والمشارب الأيديولوجية. فهم أبناء ظروف سياسية متشابهة ، وأصحاب تجارب عملية متقاربة، وتدعمت علاقاتهم التاريخية في خضم العمل المشترك ، طويل المدى، الأمر الذي وفرّ بيئة مواتية للغاية ، حينما اتجهت النية لبناء هذا العمل الجديد .

وهكذا ، فعندما انطلقت الحركة ، لم يكن هناك أية هواجس لربية، أو ظلال من شكوك بين الأطراف الفاعلة للهيئة الجديدة، بل بدأت الحركة نشاطاتها في ظل توفر درجة عالية من "التوافق" أو الانسجام والتناسق بين مكوناتها المتباينة، الأمر الذي مثّل أحد أهم عناصر نجاحها، وبؤرة جذب شعبي غير مسبوق، وكان مثار دهشة ، لا الأصدقاء فحسب (الذين اعتادوا على استمرار حالة الشقاق والتناحر، أو على الأقل حالة الاختلاف والتنافر بين

الفرقاء السياسيين)، وإنما أركان السلطة، ورموز إعلامها المعادي الذي عكس كاتب (مرموق) من ممثليه موقفه، بتساؤل مغتاض، واضح الدلالة: " ما الذي لمّ الشامي على المغربي؟! ".

وكان من اللافت طوال المرحلة الأولى من نشاط حركة "كفايه"، مرحلة الصعود ، أن العمل الجماعي للحركة، وتوزع الأدوار، وانسجام الأداء، لم يشبه شائبة، حتى وإن كان العمل يتم دون سابق تشاور بسبب سرعة الإيقاع وتدفق الأحداث، فقد كان الحرص المتوافر لدى الجميع لإنجاح هذه التجربة ، بعيدا عن التكتسبات الصغيرة ، عاصما من أي تجاوز.

وكتجربة شخصية مباشرة، فلقد أوكل الزملاء لي مهمة تحرير أغلب بيانات الحركة، التي كانت تصدر بصورة شبه يومية، تجاوبا مع حركة الواقع ومع تطوراته السياسية والاجتماعية سريعة الوتيرة. وفي معظم الأحيان، لم تكن الظروف تسمح إلا بتشاور تليفوني، إن أمكن، وفي أحيان كثيرة، لم يكن حتى هذا الاتصال ممكنا ! ومع هذا لم ير أيا منهم، وفي أي لحظة ، في أي بيان صادر، خروجاً عن مقتضيات العمل الجماعي، أو انحيازاً فكرياً لفصيل على حساب الآخر، للحرص الدائم، وقت صياغة هذه البيانات، على التمسك بإبراز القواسم الجامعة التي تعكس مضمون العمل المشترك لإناس من مشارب مختلفة، والبحث المخلص عما يُعظّم نقاط الالتقاء والاجتماع، ويحاصر مواقع الخلاف والتفرق.

بل أن هذه الروح البارزة الوثيقة من العمل المشترك، لإناس من مشارب سياسية متعددة ، بدأت تسري سريانا سريعا في قواعد الحركة ، التي كانت تتسع باضطراد. وكان أمرا جديدا على الساحة المصرية أن تتسع "عباءة كفايه" لعناصر من "حزب التجمع التقدمي"، و"الإخوان المسلمون"، (على ما بين تنظيمهما من صراعات) ، ومن "حزب الوفد" و"حزب الغد"، (على ما بينهما من خلافات)، إضافة إلى آخرين ينتمون إلى "الحزب الناصري" ، أو غير ذلك من الهيئات السياسية القائمة، التقوا في ظلها، هربا من جمود أحزابهم وقواهم، وتجاوبا مع حركيتها المؤثرة ، فضلا عن الآلاف من الذين أقبلوا على "حركة كفايه" ، وأمنوا بما طرحته من رؤى ومطالب، وكثيرين منهم مارسوا السياسة المباشرة لأول مرة.

غير أن هذه الحال لم يكتب لها الدوام، على النحو "شبه المثالي" الذي بدأت به. فمع انضمام أفواج من الأعضاء الجدد، لم تتوفر لهم لا تجربة المجموعة المؤسسة، ولا الثقة المتبادلة بين عناصرها، ولا خبراتها المشتركة ، ومع تسرب عناصر سلبية من خبرة الأحزاب المتأزمة، الموجودة في الساحة ، بدأت الحركة تفقد هذه المزية . فكل فرد دخل إليها بتصور خاص عن "كفايه" يستجيب لأفكاره الشخصية وتصوراتة الذاتية، وانحيازاته الأيديولوجية. وحينما قررت المجموعة المؤسسة ترك مواقعها القيادية لآخرين، إعمالا لالتزامها بمبدأ تغيير القيادة وهي تدين غيابه عن النظم الحاكمة، كانت هذه الفكرة السامية قد بدأت في التراجع.

وساهم في هذا التراجع غياب العمل المؤسسي عن أفق الحركة، ووقوف البعض ضد فكرة "مأسسة" الحركة ، إما اعتيادا على "ميوعة" الإطار، أو تخوفا من تكوين "بيروقراطية حزبية" ، كتلك التي هربوا منها في تجاربهم الحزبية السابقة، كما كان غياب تقاليد العمل الديمقراطي الحقيقي دافعا أساسيا لما تعرضت له حركة " كفايه " من أزمة عاصفة، على خلفية الصراع الذي غمر المجتمع، بشأن ما أطلق عليه " قضية الحجاب"، ولاشتراك منسق الحركة في مؤتمر دولي دون الرجوع إلى هيئتها التنسيقية.

ومع هذا فيمكن إجمال خبرة حركة " كفايه " بشأن العمل المشترك بين قوى وأطراف مختلفة فكريا، إسلامية ويسارية وقومية وديموقراطية، على النحو التالي :

- أولا: هناك إمكانية موضوعية للعمل بين الاتجاهات الفكرية المختلفة، وهي إمكانية موضوعية يفرضها واقع الأوضاع السياسية والاجتماعية والإنسانية المندهورة ، وغياب الحريات الأساسية في جميع البلدان العربية ،

وبطش النظم التسلطية الحاكمة ، وعجز كل طرف عن النهوض منفردا بأعباء الاستحقاقات الثقيلة فى مواجهة اللحظة العربية الحرجة الراهنة .

- ثانيا: مساحة النضال الديمقراطي، المشمولة بأفق التغيير الاجتماعي والوطني، لمصلحة الأغلبية العظمى من المواطنين، ولتحقيق خيرها المشترك، هو المجال المشترك لعمل ناجح من هذا النوع، والعمل الميداني الناجح يساعد على تثبيت هذا التوجه، ويرسخ من قيم العمل المشترك.

- ثالثا: بالنظر إلى حالة الاحتقان الطائفي القائمة فى أغلب الدول العربية، وعملية " التجيش " الديني الواسعة النطاق، التى تبارت الاتجاهات الأصولية مع جهاز الدولة فى دفع المجتمع إلى تخومها، (مثلما هو الحال فى مصر)، فمن الواجب تنبيه هذه التجارب الوليدة إلى الحذر الشديد وتجنب الانزلاق إلى تناول القضايا التى تقع فى هذه المنطقة، دون رويّة ، حيث أنها منطقة "رخوة" يسهل اصطياذ مثل هذه التجارب فيها، وتوجيه ضربات عنيفة للفكرة من خلالها.

- رابعا: يجب الاهتمام الدائم بتثقيف العناصر الجديدة، التى تنضم إلى صفوف هذه النوعية من العمل ، بالمبدأ الأساسى الحاكم لهان وهو النضال المشترك من أجل انتزاع المطالب المشتركة. وهذا يعنى التخلي عن الانحيازات الحزبية والعقائدية الضيقة لصالح الغايات الأسمى المشتركة. فالتجربة تثبت أن المؤسسين يكونون أكثر إدراكا لمحورية هذه الفكرة، التى تغيم تفاصيلها وتبهت مع اتساع دائرة المنضمين وتضخم عدد الأعضاء.

- خامسا: ضرورة العمل على بناء آلية مؤسسية مرنة وفاعلة تحفظ زخم الحركة وتنميه فى الاتجاه الصحيح، والإصرار الكامل على أعمال آليات العمل الديمقراطي وتقاليدنا داخل هذه التجارب الديمقراطية الوليدة، والحرص على الاستشارة المستمرة لأطراف هذه النوعية من الهيئات السياسية، تجنبنا لأية حساسيات قد تبرز، أو سوء تفسير قد يحدث، مما يؤثر على وحدة العمل المشترك بين أطرافها المختلفين فى المنابع الفكرية والأيدولوجية.

● عضو مؤسس بحركة كفاية - مصر